جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ أحكام تقديم خبر إن وفتح همزتها وكسرها وجوبا

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

تقديم الخبر وتأخيره في (إن) وأخواتها: لتقديم خبر(إنّ) وأخواتها ثلاثة أحكام:

الأول: **الجواز**، وذلك عند مجيء الخبر شبه جملة، نحو : إن في الدار زيداً .

الثاني: **الوجوب**، وذلك عندما يحوي اسمها ضميراً يعود على خبرها أو على جزء منه، نحو: إن في الدار صاحبها .

الثالث: **المنع**، وذلك في غير موضعي الجواز والوجوب، فلا تقول : إن قادم أخاك

فتح همزة (إن) وكسرها :

أولاً : وجوب الفتح والكسر:

أ- وجوب فتح همزة (إن) :

تفتح همزة (إنَّ) إذا حلت هي وما دخلت عليه **محل المصدر**، وسدت مسدَّه، أي أنها تقدر بمصدر ويستقيم المعنى بعد هذا التقدير، ففي قولك (يعجبني أنك قائم)، تقدر(أن) وما دخلت عليه بـ (قيامك)، والمعنى مستقيم بعد التقدير، فـ (يعجبني) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والنون للوقاية، و(الياء): ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به مقدم، و(أن) حرف مشبه بالفعل، و(الكاف) : ضمير متصل مبني في محل نصب اسم (إن)، و(قائم) خبر(إن) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و(أن) وما دخلت عليه (أنك قائم) في محل رفع فاعل،

والتقدير يعجبني قيامك، وفي قولك (أنك قائم يعجبني) حلت (أن) وما دخلت عليه محل المصدر الواقع مبتدأ، وفي قولك (علمت أنك مجتهد) وقعت (أَن) وما دخلت عليه في محل نصب مفعولي (علم) والمعنى بهذا التقدير مستقيم، والتأكيد على أن تسد مسد المصدر يأتي من أنها قد تقع **موقع المفرد** ، وهذا ما يدلك عليه عدم استقامة المعنى بعد التقدير، ففي قولك:(ظننت زيداً أنه عالم) لم يستقيم المعنى فلا يصح قولنا:(ظننت زيداً علمه) وهذا ما يدلك على أنها لم تسد مسد المصدر ولهذا لا يجب فتحها هنا، ومن شواهد وجوب فتحها قوله تعالى:(**عَلِمَ اللّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَـهُنَّ**).

ب- **وجوب كسر همزة (إنّ) :**

لكسر همزة (إنّ) مواضع ، وأهمها :

١- **الابتداء:** أي عندما تقع (إن) في أول الكلام، نحو: (**إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ**) .

٢- **إذا وقعت في صدر جملة صلة الموصول:**

نحو: جاء الذي إنه مجتهد، وكقوله تعالى: (**وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ**).

٣- **إذا وقعت في صدر جملة جواب القسم:**

جملة القسم لها ثلاثة أركان: أداة القسم والمقسم به وجملة جواب القسم، فإذا وقعت (إن) في صدر هذه الجملة وجب كسرها، نحو: (والله إن زيداً قادم)، فأداة القسم: (الواو)، والمقسم به (الله) وجملة جواب القسم هي (إن زيداً قادم)، ومن ذلك قوله تعالى: (**لَعَمْرُكَ إِنَّـهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ**).

٤- إذا وقعت في صدر جملة مقول القول:

وذلك في قوله تعالى:(**قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ**)، فجملة)، ففاعل(قال): ضمير مستتر تقديره: هو، و(إن) و(الياء) اسم إن و(عبدالله) خبرها في محل نصب مقول القول، وهي في محل نصب مفعول به، ومجيء (إنّ) في صدرها أوجب كسر همزتها، وإن كان بعض النحاة يرى أن الكسر لا يجب إلا إذا كان خبر(إن) معلقاً باللام، وابن هشام ينقل إجماع العرب على وجوب كسر الهمزة سواء أعلق خبرها باللام أم لم يعلق.

٥- إذا وقعت في صدر جملة الحال:

وذلك كقولك: (قرأت الدرس وإني أرجو النجاح)، على تقدير ما بعد الواو بـ (راجياً)، ولهذا تعرب (الواو) وما بعدها في محل نصب حال، ووقوع (إنّ) في صدرها أوجب كسرها.

٦- إذا وقعت بعد فعل معلق باللام:

وظاهرة التعليق تلحق أفعال القلوب، ومعنى التعليق هو ترك عمل الفعل لفظاً دون معنى لمانع، وهذه الموانع كثيرة، ومنها مجيء اللام في خبر إنّ التي تقع بعد أحد هذه الأفعال، ووقوع (إنّ) بعد فعل معلق باللام يسبب كسر همزتها، وذلك نحو قولك: علمت إن زيداً لعالم، فلو لم تذكر اللام لجاز الكسر والفتح فيها على السواء، و(علمت): فعل وفاعل، (إن زيداً لعالم) في محل نصب مفعولي (علم) الذي علق عن مفعوليه ولم يتسلط عليهما مباشرة، ومن ذلك قوله تعالى: (**وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ**)

المصادر: شرح ابن عقيل

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ الخبر وأنواعه

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

الخبر وأنواعه

تعريف الخبر:

الخبر هو الجزء الثاني من الجملة الاسمية، وبه تتم مع المبتدأ الفائدة منها، بحيث يحسن السكوت عليها، فـ (قائم) من قولك (زيد قائم) خبر مرفوع، لأنه تمت به الفائدة المرجوة وهي الإخبار عن قيام زيد، فاللفظ الذي تكمل به الفائدة فذاك هو الذي يعرب خبرا، وإلا فلا، ففي قولك: (زيدٌ الكريمُ المجتهدُ العالمُ قادمٌ) لا تستطيع إعراب ما بعد زيد خبرا لأنها لا يحسن السكوت عليها جميعا كونها صفات لزيد، وخبره: (قادم)؛ لأنه بذكره حسن السكوت على الجملة.

أنواع الخبر :

الخبر له ثلاثة أنواع، وهي كما يأتي:

أ- **الخبر المفرد :**

وهو الخبر الذي لا يكون جملة ولا شبه جملة، وذلك نحو قولك: (زيد قائم) و(محمد طالب علم) و (زيد رجل كريم)، فـ (قائم) و (طالب) و (رجل) كلها أخبار مفردة، ومنه قوله تعالى:(اللهُ وليُّ الذين آمنوا)، فـ(ولي): خبر للفظ الدلالة المبتدأ، وهو مضاف، و(الذين): اسم موصول مبني في محل جر مضاف إليه، وجملة(آمنوا) من الفعل والفاعل: صلة الموصول لامحل لها من الإعراب.

ب- **الخبر الجملة :**

الجملة في العربية نوعان : اسمية وفعلية ، ووقوع الجملة خبرا يأتي بصورتين :

١- **الصورة الأولى: أن تكون هي المبتدأ في المعنى :**

أي تكون جملة الخبر بمعنى المبتدأ، أي أن المبتدأ والخبر معناهما واحد، ويمكنك تمييزها أنك إن سألت عن المبتدأ فيها يكن الجواب بالخبر في الجملة نفسها، وإن سألت عن الخبر يكون الجواب عنه بالمبتدأ، ومن أمثلتها: ، قولك: نطقي الله حسبي، وقولي العلم نور، فـ(نطقي) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المحذوفة من على ما قبل الياء، وقد حذفت لاشتغال المحل بحركة الياء أو لمجانسة حركة الياء، و(الله) مبتدأ ثانٍ مرفوع، و(حسبي) خبر المبتدأ الثاني، وجملة (الله حسبي) من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول، و(قولي): مبتدأ مرفوع، و(العلم): مبتدأ ثانٍ مرفوع، و(نور): خبر للمبتدأ الثاني، وجملة (العلم نور) من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، ولهذا إذا سألتُ: ما نطقي؟ سيكون الجواب بجملة الخبر فتقول: (الله حسبي)، وإذا سألت: ما قولي؟ سيكون الجواب: (العلم نور)، ولكون الجملة الواقعة خبراً في هذه الصورة هي المبتدأ في المعنى لم يحصل فاصل بين المبتدأ والخبر، ولهذا لا تحتاج مثل هذه الجملة إلى رابط يربطها بالمبتدأ كما سنرى في الصورة الثانية .

٢-**الصورة الثانية: أن لا تكون جملة الخبر هي المبتدأ في المعنى:**

وهذا ما يسبب حدوث فاصل بين المبتدأ والخبر الذي وقع جملة، وما يكشف لك ذلك أنك لن تستطيع الجواب بجملة الخبر إذا سألت عن المبتدأ كما رأيت في الصورة الأولى، وهو ما يعني وجود فاصل بين المبتدأ وجملة الخبر، وحينئذ يلزم الإتيان برابط يقضي على هذا الفاصل ويربط بينهما، كقولك: زيد أبوه كريم فـ (زيد): مبتدأ، و(أبو) :مبتدأ ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وكريم: خبر المبتدأ الثاني مرفوع، وجملة المبتدأ الثاني وخبره

في محل رفع خبر المبتدأ الاول، ومثال مجيء الجملة الفعلية في هذه الصورة خبراً قولك: زيد يركض، فـ (زيد): مبتدأ و(يركض) فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل في محل خبر، فها أنت ترى الجملة الواقعة خبراً مستقلة ومنفصلة عن المبتدأ، ولهذا يلزم فيها رابط يزيل هذا الفاصل، والرابط يكون واحداً مما يأتي:

٢-أ-الضمير :

وهو أن يكون في الجملة الواقعة خبراً ضمير يعود على المبتدأ وهو على نوعين:

١-أ- ضمير متصل غير مقدر:

يعني أنه له مكان في الجملة ويكون إما ظاهراً، نحو: زيد أبوه كريم، فجملة (أبوه كريم) خبر للمبتدأ وقد حوت على ضمير متصل ظاهر، وهو الهاء يعود على (زيد)، وإما أن يكون الضمير مستتراً نحو: زيد يركض، فيركض فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على (زيد) وهو الرابط بين الجملة الفعلية التي تعرب خبراً وبين المبتدأ (زيد) . ومنه قوله تعالى: (اللهُ يَبْسُطُ الرِّزقَ لِمَنْ يَشاءُ)

٢-أ- الضمير المقدَّر :

وهو ضمير ليس موجوداً في جملة الخبر، وليس له محل ليستتر فيه، فيكون مقدراً، نحو: الكتب كتابان بدرهم، فـ(الكتب) مبتدأ، و(الكتابان): مبتدأ ثان مرفوع بالألف لأنه مثنى، وبدرهم: جار ومجرور في محل رفع خبر للمبتدأ الثاني، وجملة (كتابان بدرهم) في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، ونلاحظ أنها خالية من ضمير يعود على المبتدأ، ولا يوجد للضمير محل يمكن أن يستتر فيه كما استتر في الفعل في مثال النوع الأول، ولهذا يقدر الضمير تقديراً، وهو هنا بتقدير (منـها) أي الكتب: كتابان منها بدرهم .

ب- أن يكون في الخبر إشارة إلى المبتدأ :

نحوقولك: (زيدٌ ذلك شجاعٌ)، وقوله تعالى:(**وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ**)، فـ(لباس): مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والتقوى: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة، و(ذلك): اسم إشارة مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ ثان، و(خير): خبر للمبتدأ الثاني، وجملة (ذلك خير): في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، وهي كما ترى لم تحو ضميراً يعود على المبتدأ ، والرابط فيها هو: (ذلك)، وهو إشارة إلى المبتدأ.

جـ أن يكرر المبتدأ بلفظه :

أي أن يكرر لفظ المبتدأ في جملة الخبر، نحو: زيدٌ مَنْ زيدٌ؟، ونحو قوله تعالى: (**الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ**)، فـ (القارعة) الأولى مبتدأ مرفوع، و(ما) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ثان، و(القارعة) الثانية: خبر للمبتدأ الثاني، وجملة (ما القارعة) الاسمية في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، والرابط بين المبتدأ وجملة الخبر هو تكرار المبتدأ بلفظه في جملة الخبر نفسها.

د- أن يكون في الجملة عموم يدخل تحته المبتدأ :

وذلك نحو: زيد نعم الرجل، فـ(زيد): مبتدأ، و(نعم): فعل ماضٍ جامد مبنيٌّ على الفتح، و(الرجل): فاعل لـ(نعم) مرفوع، وجملة (نعم الرجل) جملة فعلية في محل رفع خبر للمبتدأ، والرابط العموم الذي في (الرجل)، وزيد يدخل تحت هذا العموم بلا شك كونه رجلا؛ لأنه ذكر بذكر جنسه، فكأنه هو المذكور.

المصادر: شرح ابن عقيل

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ العطف على اسم إن وأخواتها

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

العطف على اسم (إن) وأخواتها:

وتنقسم هذه الأدوات في حكم المعطوف على اسمها على قسمين:

القسم الأول: (ليت) و (لعل) و (كأنّ):

حكم الاسم المعطوف على اسم هذه الأحرف الثلاثة **وجوب النصب** عطفاً على اسمها، سواء استوفت أخبارها أم لم تستوفِ، فنقول: ليت زيداً قادم ومحمداً، وليت زيدا ومحمداً قادمان، ومثله:(لعل) و (كأن)

القسم الثاني: (إنّ) و (أنّ) و (لكنّ):

وحكم المعطوف على هذه الأحرف يتوقف على **استيفائها للخبر**، وكما يأتي:

أ- إذا استوفت الخبر:

يجوز في الاسم المعطوف على اسم أحرف هذا القسم وجهان:

١- **جواز النصب:** عطفاً على اسمها، وذلك نحو: إن زيداً قائم ومحمداً.

٢- **جواز الرفع: وفي إعرابه وجهان:**

الأول: **إذا عدّت الواو حرف عطف:** فإعراب الاسم المرفوع بعد يكون كما يأتي:

أ- يعرب الاسم المرفوع اسما معطوفا على محل اسمها قبل دخول (إنَّ) عليه؛ لأنه كان مبتدأ مرفوعا قبل دخولها، وذلك نحو: إن زيداً قائم ومحمدٌ، فإعراب (محمد) على هذا الوجه، معطوف مرفوع على محل اسم (إن).

ب- والوجه الثاني: أن يعرب المرفوع بعد (الواو) مبتدأ خبره محذوف تقديره: كذلك، وهو الإعراب الأشهر، على أن تكون (الواو)،(عاطفة)، ويكون العطف بها من عطف جملة على أخرى، فتعرب جملة (محمد كذلك): جملة معطوفة على جملة إن زيدًا قائم، ومنه قوله تعالى:(**أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**) برفع (رسوله).

الثاني: **إذا عدت الواو استئنافية:** فإعراب المرفوع مبتدأ لخبر محذوف تقديره: كذلك، والواو وما بعدها: جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب؛ لأن الجملة الاستئنافية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب كالتفسيرية وصلة الموصول.

ب- إذا لم تستوفِ الخبر:

وذلك نحو: إن زيداً ومحمداً قائمان، فالمعطوف **يجب فيه النصب** عطفا على لفظ اسم (إن). وأجاز بعضهم رفعه لكن الجمهور أوجبوا النصب وهو الأرجح.

المصادر: شرح ابن عقيل

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ المبتدأ وأقسامه

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

المبتدأ وأقسامه

المبتدأ والخبر هما ركنان أساسيان في دائرة الإسناد التي تتشكل من أربعة أركان؛ إذ الركنان الآخران هما الفعل والفاعل، فهي إذن تتوزع بين الجملتين الاسمية والفعلية اللتين تحتوي كل واحدة منهما على مسند ومسند إليه بحسب المعنى الذي يعطيه كل واحد منهما للجملة، فالمبتدأ والفاعل هما اللذان يسند إليهما الشيء، ففي قولك: زيد قادم وقام زيد أسند القدوم والقيام إلى زيد، ولهذا يعد المبتدأ والفاعل مسندًا إليه، في حين يعد الخبر والفعل مسندًا؛ لأن المبتدأ والفاعل صارا يشبهان جدارًا يتحمل ما أسند إليه؛ فسميا مسندًا إليه. وهنا ندخل إلى المبتدأ والخبر لبيان أحكامهما وكما يأتي:

تعريف المبتدأ:

هو اسم مفرد معرفة مرفوع مخبر عنه. وتحديده **بالاسم** يعني عدم صحة مجيء الفعل أو الحرف مبتدأ، والاسم ينقسم بحسب الإعراب والبناء على قسمين؛ فيكون **معربا** نحو: الله ربنا، ويكون **مبنيا** نحو: هذا طالب وأنت عالم، والذي تفوق قادم. وينقسم الاسم على اسم **ذات** واسم **معنى** أيضا؛ فيكون المبتدأ اسم ذات، نحو الكتاب عندي، ويكون اسم معنى، نحو: العلم نور، وكما ذكر في الأمثلة، فاسم الذات هو ما يشغل حيزا، كالكرسي وزيد والطالب والكرسي، والحصان وغيرها، أما اسم المعنى فهو عكس ذلك وهو ما يمكن استشعاره فقط، مثل البرودة والجلوس والقيام؛ لأنه لا يشغل حيزا، وبشكل أوضح خذ مثلا (الباب): هو اسم ذات، لكن كلمة (الدخول): اسم معنى، فأسماء المعنى في العربية هي

المصادر كما ظهر في الأمثلة، وأما ما عداها فهي أسماء ذات.

وكون المبتدأ **مفرداً** أي: **لا يكون المبتدأ جملة ولا شبه جملة**، فلا يصح وقوع الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية ولا شبه الجملة بنوعيها،(شبه الجملة **الجار والمجرور** و شبه الجملة **الظرفية)** مبتدأ، وكونه **مرفوعا** يمنع إعراب المجرور والمنصوب مبتدأ، وكونه **معرفة** شرط يأتي من أنه سيخبر عنه، والعموم الذي في النكرة يمنع الإخبار عنها لغموضها، **وكونه مخبرا عنه:** يعني أنه هو المخصوص بالحديث وأن الحديث منصب عليه وأن به حاجة إلى إسناده إلى شيء.

أقسام المبتدأ :

لكون المبتدأ اسما فهو ينقسم بحسب نوع الاسم على جامد ومشتق، وكما يأتي:

أ. المبتدأ الجامد:

والاسم الجامد يمكن الابتداء به من غير شرط ومن غير أن يعتمد على شيء، نحو: زيد قادم، فـ (زيد) مبتدأ وقادم خبر.

ب- المبتدأ المشتق :

وهو النوع الثاني من نوعي الاسم، والمشتقات قسمان، قسم **(لا يجري)** المشتق فيه مجرى الفعل ولا يعمل عمله، ومن هذه المشتقات: أسماء الآلة، نحو:(مفتاح)، واسم المكان، نحو: (مرمى)، وحكم مشتقات هذا القسم حكم **الجامد** في الابتداء، إذ يجوز الابتداء بها **من غير شرط**، نحو: مفتاح البيت عندي، ومطعم الكلية مفتوح، أما القسم الثاني من المشتقات: فهو ما يجري مجرى الفعل ويعمل عمله، أي يحتاج ما يحتاجه الفعل من فاعل أو نائبه أو مفعول به، وتسمى المشتقات في هذا القسم **بألفاظ الوصف**، وتسمى **وصفاً** و**صفة** أيضا، وهي: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة

واسم التفضيل، وهذه المشتقات **لا يصح وقوعها مبتدأ** إلا إذا استوفت شروطاً، وهي كما يأتي :

١- أن تكون مسبوقة باستفهام أو نفي:

وهذا ما يسمى بالاعتماد، أي أن ألفاظ الوصف لا تكون مبتدأ إلا إذا كانت معتمدة على استفهام أو نفي، نحو: أقائم زيد، وما قائم زيد، فـ (قائم) في الجملتين مبتدأ؛ لأنه في الأولى وإن كان (اسم فاعل) فقد سبق باستفهام سوغ الابتداء به، وفي الثانية سبق بنفي، ومما يجب العلم به أن المشتق لا يرفع خبرا بعده، بل يرفع فاعلاً أو نائبا عن الفاعل يسدان مسد الخبر، فـ (زيد) في المثالين: **فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر**، وهكذا الحال في كل ألفاظ الوصف التي عرفتها، نحو: أمقتول زيد، فـ (مقتول): مبتدأ، وزيد: **نائب فاعل** سد مسد الخبر؛ لأن (مقتول) اسم مفعول، واسم المفعول يرفع نائب الفاعل، فصحة وقوع اسم الفاعل واسم المفعول مبتدأ في الأمثلة الماضية تأتي من أنها سبقت باستفهام ونفي، فإن لم تسبق ألفاظ الوصف أي لم تعتمد على نفي أو استفهام لم يصح وقوعها مبتدأ، كقولك: قائم زيد، فـ (قائم): خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر.

٢. أن يرفع لفظ الوصف اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً:

الضمائر تنقسم على قسمين، ضمائر منفصلة وضمائر متصلة، والمتصلة تنقسم على ضمائر ظاهرة وضمائر مستترة، وفحوى هذا الشرط أنه لا يجوز أن يقع لفظ الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً، أي عندما يكون فاعله ضميرا مستترا، نحو: ما قائم زيد ولا قاعد؛ فالفاعل في(قاعد): ضمير مستتر تقديره: هو، فيكون (قاعد) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هو، ولا يصح وقوعه مبتدأ؛ لأن فاعله ضمير مستتر، ومثال رفعه اسمًا ظاهرًا: قولك: أقائم زيد، ومثال رفعه ضميراً منفصلاً قولك: أقائم أنت، فـ(زيد) و(أنت) فاعلان لاسم الفاعل سدا مسد الخبر، و(قائم): مبتدأ

٣. أن يتم الكلام بمرفوع الاسم المشتق:

إذا عرفنا أن لفظ الوصف يرفع فاعلا أو نائب فاعل، فإن لفظ الوصف لا يصح وقوعه مبتدأ **إذا لم يتم الكلام بمرفوعه بحيث يحسن السكوت عليه**، فزيد في (أقائمٌ زيدٌ) تم الكلام به فصح وقوع (قائم) مبتدأ، أما (أبوه) في نحو: (أقائمُ أبوه زيدٌ) فلا يتم الكلام به، وهو فاعل قائم؛ إذ لا يحسن السكوت عليه، فلا يعرب (قائم) مبتدأ مع كونه مسبوقًا باستفهام؛ لأنه لا يتم الكلام بمرفوعه، وهو (أبوه)، فـ(أبوه): فاعل لـ(قائم) مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة، والهاء في محل جر مضاف إليه، و(زيد) مبتدأ مؤخر مرفوع، و(قائم) خبر مقدم مرفوع.

ملاحظتان في الوصف إذا وقع مبتدأ:

الأولى:

لما ذكرنا أن لفظ الوصف أو المشتق يصح وقوعه مبتدأ بشرط أن يسبق باستفهام أو نفي، لزم أن نعلم أن الاستفهام والنفي يجيزان الابتداء بالوصف بأي طريقة تحققا، فلا فرق بين الاستفهام بالحرف، نحو: (أقائم زيد)، و(هل ناصر محمدٌ عليًا) وبين الاستفهام بالاسم، نحو: كيف جالس العُمَران، فـ (كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال، و(جالس) مبتدأ، و(العمران): فاعل مرفوع بالألف سد مسد الخبر، وأكرر عليك ذكر ملاحظة وهي أن **كل أدوات الاستفهام أسماء** إلا **(الهمزة) و(هل)** فهما حرفان؛ ولهذا لم يكن لهما محل من الإعراب، وكذلك لا فرق بين حصول النفي بأحد حروف النفي مثل: (ما قائم زيد)، وبين حصوله أو تحققه بأحد أسماء النفي، نحو: (غيرُ قائمٍ زيدٌ)، فـ (غير) مبتدأ مرفوع، و(قائم) مضاف إليه مجرور، و(زيد) فاعل سد مسد الخبر، ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ الْلّـهْـوَ وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلْمِ

(غير) مبتدأ، و(لاءٍ) اسم فاعل حذفت ياؤه من الفعل:(لَهَا) في محل جر مضاف إليه، و(عداك) فاعل لاسم الفاعل مرفوع بالضمة المقدرة، سد مسد الخبر، ومن ذلك قول الشاعر أيضًا:

غيرُ مأسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فـ (غير) مبتدأ، و(مأسوف) مضاف إليه، وهو اسم مفعول، و(على زمن): جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول سد مسد الخبر، وموضع الشاهد في البيتين: صحة مجيء لفظ الوصف مبتدأ وقد اعتمد على سبقه باسم النفي، (غير).

الملاحظة الثانية:

ما ذكر من شرط السبق باستفهام أو نفي لمجيء ألفاظ الوصف مبتدأ هو رأي البصريين، وهذا الشرط لم يأخذ به الكوفيون والأخفش من البصريين؛ إذ يجوز عندهم مجيء لفظ الوصف مبتدأ سواء أسبق باستفهام أو نفي أم لم يسبق، فـ (قائم) عند الكوفيين والأخفش في قولنا: (قائم زيد) مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر، أما البصريون فـ (قائم) عندهم في هذه الجملة التي لم يسبق فيها بنفي أو استفهام: خبر مقدم، و(زيد) مبتدأ مؤخر، ومن شواهد الكوفيين في صحة إعرابهم المشتق مبتدأ وإن لم يسبق بنفي أو استفهام؛ لعدم اشتراطهم ذلك قول الشاعر:

فَخَيْرٌ نحنُ عِنْدَ النّاسِ مِنْكُمْ إذا الدّاعِي المُثَوِّبُ قالَ يَالَا

فـ (خير) اسم مشتق لأنه من أسماء التفضيل بمعنى(أَخْيَر)، وهو مبتدأ عند الكوفيين، و(نحن): ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل لـ (خير) سد مسد الخبر، أما عند البصريين فـ (خير) خبر مقدم و(نحن): ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ مؤخر.

المصادر: شرح ابن عقيل

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ المشبهات بـ (ليس)

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

المشبهات بـ (ليس)

وهو باب آخر من أبواب نواسخ المبتدأ، وأدواته هي: (ما) و(لا) و(إنْ) و(لات)، وكلها نافية تعطي معنى (ليس)، وهذه الأدوات لم يكن كل العرب جميعهم يعملونها عمل ليس، فضلاً عن أن من يُعملها من العرب له في إعمالها شروط، وقد اشتهرت هذه الأدوات الناسخة باسم المشبهات بليس، وفي هذه التسمية أسئلة تحتاج إجابة، من هذه الأسئلة: إذا كان عملها كعمل (كان) وأخواتها فلِمَ لَمْ تدرس في بابها؟ الجواب: أن هذه الأدوات حروف، وكان وأخواتها أفعال، ومنها: لمَ قُصِر تشبيهها بـ (ليس) وحدها؟ الجواب لأنها أدوات نفي، فأشبهت مِن باب كان وأخواتها(ليس) فقط؛ كونها نافية مثلها، ومنها أن هذه الأدوات سميت بالمشبهات بليس ولم تُسمَّ بأخوات ليس، فلماذا؟ والجواب: أن(ليس) تعمل عمل (كان) من غير شروط، أما هذه الأدوات فعملها عند من يعملها مقترن بشروط يجب توافرها، وهذه الأدوات حروف و(ليس) فعل، والفعل أعلى منزلة من الحرف، فهي أشبهت ليس من حيث المعنى، وخالفته في صفة عمله، وأهل البلاغة يقولون إن المشبه أقل منزلة من المشبه به في احتوائه على وجه الشبه، وكي نعرف شروط كل أداة منها نبحث كل واحدة منها وحدها، وكما يأتي :

أ. (ما) الحجازية :

وهذه الأداة عاملة عند أهل الحجاز فقط، ولهذا تسمى (ما) الحجازية، أما بنو تميم فهي ليست عاملة عندهم، فهم يقولون: (ما زيد قائم)، فزيد: مبتدأ، و(قائم) خبر، و(ما) نافية غير عاملة، وعلة عدم إعمالها عندهم أنها حرف غير مختص، وغير المختص من الحروف يدخل على الاسم نحو: ما زيد قائم، ويدخل على الفعل نحو: ما قام زيد، فعدم اختصاصها بأحدهما جعل بني تميم لا يعلمونها. أما الحجازيون فهي عاملة عندهم لأنها تشبه (ليس) في معنى النفي الذي فيهما؛ وكونها نافية جعلها عاملة عمل (ليس)، فهي تستمد عملها من هذا الشبه، فيرفع بها المبتدأ وينصب بها الخبر، وقد جاءت في القرآن الكريم على لغة أهل الحجاز، نحو قوله تعالى:(مَا هَذَا بَشَرًا)، فـ (ما): نافية عاملة، و(هذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل اسم (ما) الحجازية، و(بشرا) خبر (ما) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ومثله قوله عز وجل:(مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)، فـ(هن): ضمير منفصل مبني في محل رفع اسم (ما) الحجازية، و(أمهاتهم): خبر (ما) منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، ومن إعمالها قول الشاعر:

أَبْنَاؤُها مُتَكَنِّفُونَ أَباهُمُ حَنِقُو الصُّدُورِ وَما هُمُ أَوْلَادَها

إلا أن عملها عند أهل الحجاز أنفسهم مقترن بشروط، وهي كما يأتي :

١- أن لا تزاد بعدها (إن) الزائدة

لأن زيادة (إنْ) توجد فاصلاً بين (ما) واسمها؛ فيضعف (ما) فلا تعمل، نحو: ما إنْ زيد قادم، فـ (ما) نافية مهملة، و(إن) زائدة، و(زيد) مبتدأ، و(قادم) خبر. و(ما) هنا مهملة لزيادة (إنْ) بعدها.

٢- **أن لا ينتقص نفيها بـ (إلا):**

فدخول (إلا) ينقض النفي ويبطله، والنفي هو علة إعمالها عند الحجازيين كما ذكر من شبهها بـ(ليس)؛ فتكون (ما) مهملة؛ لزوال سبب إعمالها، نحو: ما زيدٌ إلا عالمٌ، فـ (ما) نافية مهملة لانتقاض نفيها بـ (إلا)، و(زيد): مبتدأ و(إلا) أداة حصر، وعالم خبر، ومنه قوله تعالى:(**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ**)، فـ(ما) نافية مهملة، و(محمد): مبتدأ، و(إلا) أداة حصر، و(رسول): خبر مرفوع. ولسهولة الإعراب في مثل هذه الحالة نخرج (ما) و(إلا) من الجملة، فترجع الجملة إلى أصلها قبل دخول (ما)، ومن شواهد إهمالها لهذا السبب أيضاً: قوله تعالى:(**وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ**)، وقول الشاعر:

وما المالُ والأهلونَ إلا ودائعُ ولا بُدَّ يومًا أنْ تُردَّ الوَدائعُ

٣- **أن لا يتقدم خبرها على اسمها:**

لأن وقوع الخبر قبل اسمها يشكل فاصلا بين (ما) واسمها أيضا؛ فتضعف، ثم تهمل، نحو: ما في الدار زيد، فـ(ما) مهملة لتقدم خبرها على اسمها، (في الدار) خبر مقدم، و(زيد) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فإعمالها يقتضي مجيء الجملة بعدها مرتبة، أي: أن المبتدأ يأتي أولاً ثم يأتي بعده الخبر، ومن إهمالها لتقدم خبرها على اسمها: قول أحمد شوقي:

وَما لِلمُسلِمينَ سِواكَ حِصنٌ إِذا ما الضَرُّ مَسَّهُمُ وَنابا

فـ(للمسلمين): جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، و(حصن): مبتدأ مؤخر مرفوع. و(ما) تكون بهذا التقديم مهملة.

٤- **أن لا تتكرر (ما):**

وهذا الشرط يحتاج وقفة متأنية، فتكرارها لا يخلو أن يكون لأحد أمرين، الأول: أن تكرر لتوكيد النفي الذي في الأولى، ومثل هذا التكرار لا يبطل عملها بل يؤكده فقولك: ما ما زيد قائما ، إذا قصد بتكرار (ما) فيه توكيدًا للأولى، فـ (ما) الأولى: نافية عاملة، و(ما) الثانية: زائدة لتوكيد النفي، و(زيد) اسم (ما) الحجازية الأولى، و(قائما) خبر(ما) الحجازية منصوب، أما الأمر الثاني الذي تكرر (ما) بسببه فهو أن تكرر لنفي النفي الذي أوجدته الأولى، ونفي النفي إثبات، وهذا التكرار هو الذي يبطل عملها، وتصبح (ما) الثانية مثل (إلا) في نقضها للنفي الذي في (ما)، كقولك: ما ما زيد كريم، فـ (ما) الأولى نافية مهملة لتكرار(ما)، و(ما)الثانية نافية أيضاً، و(زيد): مبتدأ، و(كريم) خبر مرفوع، والخلاصة أن (ما) **العاملة** هي التي استوفت شروط العمل، **والمهملة** هي التي فقدت أحد هذه الشروط ،على أن هناك نوعاً ثالثاً، وهو (ما) **غير العاملة**، وهي التي يأتي بعدها الفعل، نحو: ما ذهب زيد، وما يذهب زيد، فأنواع (ما) النافية ثلاثة: أ- العاملة، ب- المهملة، جـ- غير العاملة.

ب- (لا) الحجازية :

وسميت بالحجازية لأنها تعمل عمل (ليس) عند أهل الحجاز فقط، وبنو تميم يهملونها أيضا، على أن إعمالها عند الحجازيين له شروط أيضاً، وهي كما يأتي :

١- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين:

وهو ما اشتهر في إعمالها، نحو قولك: لارجلٌ قائماً في الدار، ومن ذلك قول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيا * وَلا وَزَرٌ مِمّا قَضَى اللهُ وَاقِيا**

فـ(لا) الأولى: نافية عاملة، و(شيء) اسمها مرفوع، و(على الأرض): جار ومجرور و(باقياً) خبر (لا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و(ولا)، الواو: حرف عطف، و(لا) نافية عاملة معطوفة على الأولى، و(وزَرٌ): اسم (لا) مرفوع، (مما):(من) حرف جر، و(ما) اسم موصول مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، و(قضى) فعل ماضي مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، و(الله): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة (قضى الله) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، و(واقياً) خبر (لا) منصوب، فـ(لا) عملت لأن اسمها وخبرها نكرتان، وهذا هو المشهور في إعمالها، لكن هناك من العرب من أعملها واسمها معرفة، وشاهده قول النابغة الذبياني :

وحَلَّتْ سَوادَ القلْبِ لا أنا باغِياً * سِواها ولاعَن حُبِّها مُتَراخِياً**

فـ(لا) نافية عاملة، و(أنا): ضمير منفصل في محل رفع اسم (لا)، و(باغياً) خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ومجيء هذا الشاهد يجعل هذا الشرط فيها غير ملزم، بل يعد على سبيل الأكثر والغالب فيها

٢. أن لا يتقدم خبرها على اسمها:

وهذا ما عرف سببه في شروط (ما)، فلا يقال: لا أحقَّ من زيد رجلٌ، بنصب (أحق)؛ لتقدمه، ولكن يقال: لا أحقٌّ من زيد رجلٌ، على عد (أحق) خبراً مقدماً مرفوعا، و (رجل) مبتدأ مؤخر.

٣- أن لا ينقض نفيها بإلا:

وقد عرفنا في شروط (ما) ما معنى انتقاض النفي بـ (إلا) وعرفنا كيف يسبب بطلان عمل المشبهات بليس، فلا يقال: لا رجلٌ إلا قادماً، ويقال:لا رجلٌ إلا قادمٌ، فـ (لا) نافية مهملة و(رجل) مبتدأ مرفوع، و(إلا) أداة حصر، وقادم خبر مرفوع.

ج- (إن) النافية:

وهي بمعنى (ليس)، ويقول بعملها عمل (ليس) جمهور الكوفيين، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر عندهم، نحو: إنْ زيد قائمًا ، فـ(إن) نافية عاملة، و(زيد) اسمها مرفوع، و(قائما): خبر (إن) منصوب، ومنه قوله:

إنِ الْمَرْءُ مَيْتا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ * وَلكِنْ بِأنْ يُبْغَى عَلَيْه فيُخْذَلا**

فـ(إن): نافية عاملة، وحركت بالكسر لالتقاء الساكنين، و(المرء): اسم (إن) النافية مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و(ميتا): خبر(إن) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وللكوفيين في عملها شروط أيضا، وكما يأتي:

١- أن لا يتقدم خبرها على اسمها: فلا تقول: إنْ قادماً زيد، فهنا تكون مهملة، فتقول: إن قادمٌ زيد.

٢- أن لا ينقص نفيها بإلا: فلا تقول إنْ زيد إلا قادماً؛ كونها مهملة، فتقول: إنْ زيدٌ إلا قادمٌ.

ومما اختلفت فيه (إن) عن(لا) أختها، أنَّ (إنْ) النافية لا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين كي تعمل، وهذا من شروط إعمال (لا) كما عرفنا، فنقول هنا: إنْ رجل قائماً، ونقول إنْ زيد قائماً. و(إن زيدٌ القائمَ).

د- (لات):

وهي مركبة من (لا) النافية وتاء التأنيث المفتوحة، وتعمل عمل ليس عند النحويين، فترفع الاسم وتنصب الخبر، ومن خصائص استعمالها أنها تدخل على ألفاظ التوقيت، فتقول: لات حين ولات ساعة ولات وقت، ومنه قوله:

نَدِم البُغاةُ ولاتَ سَاعةَ مَنْدَمِ * والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ**

فـ(ساعة) خبر (لات) منصوب، واسمها محذوف تقديره: الساعةُ.

ومن خصائص لات التي اختلفت بها (لات) عن أخواتها أن أحد ركنيها أي اسمها وخبرها يكون محذوفاً، وأن اسمها هو الذي يحذف غالباً، فإذا حذف اسمها قُدِّرَ من لفظ خبرها، أما إذا حذف خبرها فيقدر بـ (كائنا لها)، وشاهد حذف اسمها قوله تعالى: **(وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)**، والتقدير: ولات الحينُ حين مناص، أما شاهد حذف خبرها القراءة الشاذة التي وردت في الآية نفسها؛ إذ وردت (حين) مرفوعة، فقرئت: (وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ)، والتقدير ولات حين مناص كائنا لهم.

وهناك من يرى من النحويين **أن (لات) لا تعمل عمل (ليس)**، وأن المنصوب بعدها نصبه فعل محذوف تقديره (أرى)، ففي: **(وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)** تقديره:(ولات أرى حينَ مناص)، والمرفوع بعدها عند من يقول بعدم عملها هو: مبتدأ خبره محذوف والتقدير:(ولات حينُ مناص كائنٌ له)، أو أن (حينُ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو.

ملاحظة:

تزاد الباء في خبر بعض النواسخ، مثل (ليس)، كقوله تعالى: ((أليس اللهُ بكافٍ عبدَهُ))، فـ (ليس) فعل ماض ناقص، و(الله): اسم ليس مرفوع، (بكاف)، الباء: حرف جر زائد، (كاف): اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة التي حذفت للتخفيف لأنه اسم منقوص، و (كاف) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ليس، ومثل زيادة الباء في خبر ليس زيادتها في قوله تعالى: ((أليس الله بعزيز ذي انتقام))، ومثل زيادة الباء في خبر ليس، زيدت في خبر (كان) كقوله:

وإنْ مُدَّتِ الأيْدي إلى الزادِ لم أكُنْ * بأعجلِهم إذ أجشعُ القومِ أعْجلُ**

وكزيادة الباء في خبر هذين الفعلين زيدت في خبر (ما) العاملة، كقوله تعالى (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ)، وقوله عز وجل: (وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)، فـ (ربك، والله)

في الأولى والثانية: (رب) اسم (ما) الحجازية مرفوع وهو مضاف، و(بظلام ، وبغافل) الباء: حرف جر زائدة، (ظلام وغافل): اسمان مجروران لفظاً منصوبان محلاً على أنهما خبر (ما) الحجازية، ومن زيادة الباء في خبر (لا) المشبهة بـ (ليس): قوله:

فكنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ * بِمُغنٍ فَتيلا عن سَوادِ بنِ قارِبِ**

فـ(لا) مشبهة بـ(ليس) عاملة، و(ذو): اسم (لا) مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، و(شفاعة): مضاف إليه مجرور بالكسرة، و(بمغن)، الباء: حرف جر زائد، و(مغن): اسم مجرور بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف لأنه اسم منقوص، وهو مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر(لا) الحجازية.

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ النقص والتمام في كان وأخواتها:

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

النقص والتمام في كان وأخواتها:

الناقص: هو ما لا يكتفي بمرفوعه ويحتاج إلى الخبر، نحو: (كان) وأخواتها، والتام: هو ما يكتفي بمرفوعه ويكون فاعلاً له، نحو ذهب زيد، وأما (كان) وأخواتها فهي من حيث النقص والتمام تنقسم على قسمين:

١. ما لا يستعمل إلا ناقصاً:

وهي الأفعال: زال وفتئ وليس، فلا تكون تامة.

٢. ما يستعمل تاماً وناقصاً:

(كان) وأخواتها كلها تستعمل تامة إلا زال وفتئ وليس، وفكرة مجيء هذه الأفعال تامة تتلخص في صحة مجيء كل فعل منها بمعنى فعل تام وذلك نحو: صار الوقت، فـ(صار) هنا تامة لأنها جاءت بمعنى فعل تام وهو(حانَ)، فيكون(الوقت) فاعلاً وليس اسم(صار)؛لأن التام يرفع فاعلاً، ومثله قولك: جاء الإسلام فكان الخير، أي: فحصل الخير، فـ (كان) فعل ماضٍ تام، و(الخير) فاعل وليس اسماً لـ (كان) لمجيئها بمعنى فعل تام، ومثال تمام (كان) قوله تعالى: (وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) فـ (كان)هنا بمعنى (وُجِد)، وهو فعل تام مبني للمجهول، فيكون (ذو عسرة) نائب فاعل وليس اسماً لكان، ومنه قوله عزَ وجل:(فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)، فـ(تمسون) و(تصبحون)كلاهما فعلان تامان وهما

مضارعان مرفوعان بثبوت النون لأنهما من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل لهما.

المصادر شرح ابن عقيل

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ تخفيف إنّ وأنّ

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

تخفيف (إن) وأخواتها:

التخفيف في هذا الباب يقصد به حذف إحدى النونين التي ينتهي بها الحرف، ولهذا لا يبحث في (ليت) و(لعل)، والأحرف التي يلحقها التخفيف هي: (إنّ) و (أنّ) و (كأنّ) و (لكنّ)، وأحكام تخفيفها كالآتي:

أ- **تخفيف (إنَّ) المكسورة الهمزة:** إذا خففت (إنّ) طرأت عليها أحكام، منها:

١- إبطال عملها أو إهمالها:

وبهذا يعرب ما بعدها مبتدأ وخبراً إذا كان ما بعدها جملة اسمية، نحو: إنْ زيدٌ لعالم، برفع (زيد)، والقليل من العرب من يعملها، فيقولون: إنْ زيداً عالم، إلا أن إعمالها عند هؤلاء يشترط فيه أن تكون الجملة التي بعدها اسمية، كما في المثال، أما إذا كانت فعلية، فلا يقول أحد بإعمالها، أي: لا يقولون إن اسمها ضمير شأن بل تهمل عندهم أيضاً، نحو: قوله تعالى: **(وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلّا على الخاشعين)**.

٢- لزوم اللام في الخبر بعدها:

وسبب هذا الإلزام أنها بعدها تخفيفها تلتبس بـ (إن) النافية المشبهة بـ (ليس)، نحو: (إنْ زيد قام)، فللفصل بينهما لزمت هذه اللام التي سماها النحويون: (لام الفرق)، فتقول: (إنْ زيد لعالم)، ولا يستغنى عن هذه اللام إلا إذا دل المعنى على أنها للتأكيد

وأن معنى الجملة لا يقبل النفي، نحو:(إنْ محمدٌ نبيُّنا)، فلا لبسَ في أنَّ المخففة هنا، فهي للتوكيد فلا حاجة للّام، ومن ذلك قول الشاعر من بني مالك وهو يفخر بقومه:

ونحنُ أُباةُ الضَّيمِ مِنْ آلِ مالكٍ * وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادنِ**

فلا يقع في النفس أن الشاعر ينفي كرم المعدن عن قومه.

٣- يأتي بعدها غالباً فعل ناسخ:

وهي ظاهرة غلبت في الشواهد القرآنية، ومن ذلك قوله تعالى: (وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ)، وقوله تعالى: (وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)، وقد جاء قليلا بعدها أفعال تامة، ومنه قوله:

شَلَّتْ يمينُكَ إنْ قتلْتَ لَمُسْلِما * حَلَّتْ عليكَ عقوبةُ المُتَعَمِّدِ**

ب- تخفيف (أنّ) المفتوحة الهمزة:

وتخفيفها يصحبه بعض الأحكام، ومنها:

١- **إبقاء ما كان لها من عمل،** فيلزم أن يكون لها اسم وخبر.

٢- يكون اسمها ضميرا محذوفاً:

وعند الرجوع إلى كلام بعض النحويين تجدهم يشترطون أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفا، وهو شرط فيه نظر؛ لأن ضمير الشأن يأتي ضميرا للغائب، والضمير بعد أنّ المخففة المفتوحة الهمزة ورد مجيئه للمخاطب، فجعل الشرط بأن يكون اسمها ضميرا محذوفا من غير تحديد أولى، ولهذا اختلف حكم الضمير الوارد بعد تخفيفها بحسب نوعه، فالضمير الغائب هو الذي لا يجوز ذكره، وهذا ما قصد بأن يكون ضمير شأن محذوفا، نحو: علمت أنْ زيدٌ عالمٌ، والتقدير: علمت أنْهُ، ولا يجوز أن

يقال: علمت أنْهُ زيد عالم، أما إذا كان اسمها ضمير مخاطبة فيجوز إبرازه، فتقول: علمت أنْكَ مجتهد، ومن ذلك قوله: فتقول: علمت أنْكَ مجتهد، ومن ذلك قوله:

فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سألْتِني * طلاقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقُ**

٣- لا يكون خبرها إلا جملة:

وذلك نحو: علمت أنْ زيدٌ عالمٌ، فـ (أنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، و(زيد) مبتدأ، و(عالم) خبر، وجملة (زيد عالم) خبر (أنْ).

وهذا شرط يلزم فيها إذا كان اسمها ضمير شأن محذوفاً؛ أما عند مجيئه ضمير خطاب فإنه مع جواز إبرازه وإظهاره فإن الخبر يجوز مجيئه معه مفردا، أي يجوز ذكر اسمها، ويصح مجيء خبرها مفردًا، ومن ذلك قوله:

بأنْكَ ربيعٌ وغَيْثٌ مُرِيعٌ * وأنْكَ هناك تَكونُ الثُّمَالا**

فجاء بالخبر مفردًا وجملة لأنْ اسم أنْ المخففة بارز، وهو الكاف، والخبر (ربيع).

٤- جواز الفصل بينها وبين خبرها:

إذا خففت (أنّ) المفتوحة الهمزة يستحسن أن يذكر فاصل بينها وبين خبرها، وهذا الفاصل لا حاجة له إذا كان خبرها جملة اسمية، أما إذا كان خبرها جملة فعلية فقد ورد الفاصل في مواضع ، لأن الجملة الفعلية نفسها لا تحتاج للفاصل إلا إذا كان فعلها متصرفا؛ فالجامد لا يحتاج ، نحو قوله تعالى: **(وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ)**، فـ (عسى) فعل جامد لا يُحتاج معه إلى الفاصل، والفعل المتصرف نفسه لا يحتاج إلى فاصل إذا كان للدعاء، نحو: دعائي أن وَفَّقَكُم اللهُ، فإذا كان الفعل متصرفا ولم يكن للدعاء تعين الفصل، وثمة من يقول بوجوبه، والراجح الجواز لورود شواهد كثيرة لم يفصل فيها، ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

فلمّا رأى أنْ ثمَّرَ اللهُ مالَهُ * وَأثَّلَ مَوْجوداً وسَدّ مَفاقِرَهْ**

فـ(ثمّر) فعل متصرف وليس للدعاء ولم يذكر فيه فاصل. وقول آخر:

عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فَجادُوا * قبلَ أنْ يُسْألُوا بأعْظَمِ سُؤْلِ**

والفواصل التي يمكن ذكر أحدها ما يأتي:

٤. أ- قد، كقوله تعالى: **(وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا)**.

٤- ب- حرفا التنفيس، السين أو سوف:

ومن ذلك قوله تعالى: **(عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى)**، وقول الشاعر:

واعلمْ فعلمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ * أنْ سوفَ يَأْتي كُلُّ مَا قُدِّرا**

٤- ج- النفي:

ومن ذلك قوله تعالى: **(أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ)**.

وقوله تعالى: **(أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى)** برفع (تزرُ).

٤- د- لو:

ومن ذلك قوله تعالى: **(وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاء غَدَقًا)**

المصادر : شرح ابن عقيل

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ : كأنّ ولكنّ

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

ج- تخفيف (كأن):

إذا خففت (كأن) بقيت عاملة، وقدر اسمها بضمير شأن محذوف، وهذا ما يلزم أن يكون خبرها جملة، نحو: **(كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ)** أي (كأنْه)، فاسمها: ضمير شأن محذوف، وجملة (لم تغن بالأمس) في محل رفع خبرها وقد روي إبراز اسمها بعد التخفيف وإعمالها، وهو قليل، ومنه قوله:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ * كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ**

فاسمها (ثدييه) وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، وخبرها (حقانِ) مرفوع بالألف، وجاء مفرداً لأن الاسم مذكور

د- تخفيف (لكنّ):

وهو تخفيف لم يتناوله ابن مالك في ألفيته، ولا ابن عقيل، وغيرهما ذكر تخفيفها، وذكر أنها تهمل عند تخفيفها وجوباً، ومن شواهدهم قوله تعالى: (وَلَكِنَّ اللّهَ قَتَلَهُمْ) بقراءة تخفيف (لكن) التي أهملت فيعرب (الله قتلهم) مبتدأ وخبراً. وقد أجاز يونس والأخفش إعمالها وهذا خلاف المشهور

المصادر شرح ابن عقيل

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ تعدد الخبر وحذفه وحذف المبتدأ

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

تعدد الخبر :

مما يجب الوقوف عنده تعدد الخبر، وذلك لصحة مجيء أكثر من خبر من غير الفصل بينها بحرف العطف لمبتدأ واحد، وهو تعدد جائز وإن اختلف النحاة في جوازه، فتقول: زيد كريم مجتهد، فـ (كريم) و(مجتهد) كلاهما خبر عن (زيد)، ومنه قوله تعالى:(وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ)، فـ (الغفور) و(الودود) و(ذو العرش) و(المجيد) كلها أخبار عن الضمير (هو)،ومنه قوله:

مَن يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بتّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

فـ (مقيظ) و(مصيف) و(مشتي) كلها أخبار لـ (هذا)، ومن ذلك قوله:

يَنامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيتَّقِي بِأُخْرَى المَنَايَا فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

حذف المبتدأ والخبر :

يجوز حذف المبتدأ والخبر مجتمعين ومتفرقين إذا دل عليهما دليل، فمثال حذف المبتدأ جوازاً: قولك (في الدار) لمن قال لك: (أين زيد)، ومثال حذف الخبر جوازاً: قولك (زيد) لمن سألك: (من في الدار)، ومثال حذفهما معاً جوازاً: قوله تعالى (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ

يَحِضْنَ)، وتقدير الخبر: فعدتهن أشهر أيضا، لكن ثمة مواضع يحذفان فيها وجوبا، وكما يأتي :

أ. مواضع حذف المبتدأ وجوباً :

١. في النعت المقطوع :

وذلك نحو: مررت بزيدٍ الكريمُ ، برفع (الكريمُ) لكونه خبرا لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: هو.

٢. المخصص بالمدح أو الذم:

وذلك نحو قولك : نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرٌو، فـ(زيد) و(عمرو) خبران لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره هو، على رأي من يعربهما بهذا الإعراب؛ إذ ثمة من عد الجملة اسمية ويعربهما مبتدأ مؤخر خبره الجملة الفعلية المتقدمة عليه، وثمة من يعربهما بدلاً من الرجل.

٣. ما كان القسم فيه غير صريح: نحو قولك:(في ذمتي لأكرمن زيداً)، والتقدير: في ذمتي يمينٌ.

٤. إذا كان الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل :

وذلك نحو: صبر جميل، والتقدير: صبري صبر جميل، فصبر: خبر لمبتدأ محذوف وجوباً لكونه مصدر ناب عن فعله الذي يقدر بـ (أصبر).

ب . حذف الخبر وجوباً :

١. خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا): فتقول: لولا زيد لقمت، فـ (زيد) مبتدأ لخبر محذوف وجوباً تقديره: موجود.

٢. إذا كان المبتدأ نصاً في اليمين:

أي أن لفظ المبتدأ من ألفاظ القسم المعروفة عند العرب، والقسم بها صريح، نحو: لعَمرُ الله لأقومنّ، فـ(عَمْرُ) مبتدأ وخبره محذوف وجوباً تقديره :قسمي، فإن كان لفظ المبتدأ ليس من ألفاظ القسم المعروفة وليس القسم صريحاً بها، لم يجب حذف الخبر، فتقول: عهد الله عليَّ لأقومن، و(عليَّ) جار ومجرور في محل رفع خبر.

٣. أن يقع المبتدأ قبل واو المعية :

وذلك نحو قولك: كل رجل وقصعتَهُ، بفتح (قصعته) على أنها مفعول معه والواو للمعية وبضمها على أنها معطوفة على(كلّ) المبتدأ، والواو للعطف، والخبر في الوجهين محذوف وجوباً تقديره (مقترنان).

٤. أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حال سدت مسد الخبر :

وهذه الحال وإن سدت مسد الخبر إلا أنها لا تصلح أن تقع خبراً، وذلك نحو: ضربي العبد مسيئاً، و(ضربي): مبتدأ، والعبدَ: مفعول به للمصدر، والفاعل: هو الياء الذي وقع في جر المضاف إليه، و(مسيئاً) حال منصوب، والتقدير: ضربي العبد مسيئا لازم، وهذا التقدير أقرب من التقدير الذي يراه ابن عقيل، وهو: ضربي العبد إذا كان مسيئاً، أو ضربي العبد إذا كان مسيئاً لأن هذا التقدير لا يعطى المحذوف معنى الخبر.

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ تقديم المبتدأ وتأخيره

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

تقديم المبتدأ وتأخيره

أصل الترتيب في الجملة الاسمية هو أن يأتي المبتدأ أولًا ثم يأتي بعده الخبر، وهناك مواضع يوجب تقديم الخبر مثلما أن هناك ما يوجب تأخيره، وبيان ذلك فيما يأتي :

أ. موجبات تأخير الخبر وتقديم المبتدأ :

أي هي المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ، وهي فيما يأتي:

١- أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير مع اللبس:

فيكون كلاهما معرفة نحو: زيد أخوك، أو كلاهما نكرة نحو: أفضل من زيد أفضل من عمرٍو، وتقديم المبتدأ في المثالين هنا واجب، لأمن اللبس؛ فكلاهما يصح وقوعه مبتدأ وكلاهما يجوز الإخبار به عن الآخر، أما إذا كان المبتدأ محدداً والخبر كذلك أي لا يجوز الإخبار بالأول عن الثاني عند عكس الجملة فيجوز تقديم الخبر وإن كان كلاهما نكرة أو معرفة؛ لانعدام اللبس، نحو قوله:

بَنُونَا بَنُو أبْنائِنا وَبَناتُنا بَنُوهُنَّ أبْناءُ الرِّجالِ الأَبَاعِدِ

فـ(بنونا) خبر مقدم، و(بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر، وهو أراد أن يبين أو يخبر أن أبناء أبنائه هم بحكم أبنائه، ولا يجوز العكس، أي لا يجوز أن يعد أبناءه بمنزلة أبناء

أبنائه؛ لعدم جواز ذلك في المعنى والحكم، فـ(بنو أبنائنا) تقدم أو تأخر فإعرابه: مبتدأ، ثم أخبر بأن أبناءَ بناته لا يكون لهم منزلة أبناء الأبناء؛ إذ لا يعدهم كأبنائه، ومثله (أبو يوسف أبو حنيفة) فلا يعرب (أبو حنيفة) مبتدأ وإن تقدم، لأنه هو الشيخ؛ إذ لا يمكن أن نشبه الشيخ بتلميذه، ووضوح المعنى سوغ تقديم الخبر وتأخير المبتدأ لانعدام اللبس وإن كانا معرفتين، ومن أمثلة وجوب تقديم المبتدأ لاستوائهما في التنكير قولك: قولٌ في الصدقِ نجاةٌ للقائل.

٢- أن يكون الخبر فعلاً :

وهذا ما يمنع تقدم الخبر، لأن تقدمه يُحوِّل الجملة إلى فعلية، نحو: زيد قام، وكقوله تعالى: (اللّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَى)، فـ (الله): مبتدأ، و(يعلم): فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو، و(ما) اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به، و(تحمل) فعل مضارع مرفوع بالضمة، و(كل): فاعل، وهو مضاف، و(أنثى) مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة، وجملة (تحمل كل أنثى): صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجملة (يعلم ما تحمل كل أنثى) في محل رفع خبر للمبتدأ، وهي شاهد على عدم جواز تأخير المبتدأ؛ لأن الخبر فعل

٣- أن يأتي الخبر محصورًا

والحصر يكون بـ (إلا) التي تسبق بأداة نفي، ، نحو: **(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ)**، فقد حصرت الرسالة بمحمد صلى الله عليه وسلم، و(مـا): نافية مهملة، و(محمد): مبتدأ، و(إلا): أداة حصر، ورسول: خبر واجب التأخير لأنه محصور، وأداة الحصر الأخرى هي: (إنما) وذلك نحو قوله تعالى:**(إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ)**، فـ (إنما): كافة ومكفوفة، و(أنا): مبتدأ، و(بشر): خبر واجب التأخير لكونه محصورا. ومن القولين الكريمين

لوحظ أن المحصور بـ(إلا) يذكر بعدها مباشرة، أما المحصور بـ(إنما) فيذكر آخر الكلام.

٤- أن تدخل لام الابتداء على المبتدأ :

ووجوب تأخير الخبر سببه أن لام الابتداء لها الصدارة في الكلام، أي إذا جاءت في جملة وجب أن تذكر هي أولا، نحو قولك: لزيد في الدار، فاللام: لام الابتداء، وزيد: مبتدأ، و(في الدار): جار ومجرور في محل رفع خبر، ونحو قوله تعالى:(**لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ**).

٥- أن يكون المبتدأ من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام :

وذلك كأسماء الاستفهام، فإنها مهما كان محلها من الإعراب فإنها يجب أن تكون أول الجملة، نحو: من في الدار، فـ (من): اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، و(في الدار): جار ومجرور في محل رفع خبر، وهو مؤخر وجوباً إذ لا يصح أن تقول: في الدار من، ومنه قوله تعالى:(**مَا الْحَاقَّةُ**)، و(ما): استفهامية في محل رفع مبتدأ، و(الحاقة): خبر مرفوع، ومن الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام أسماء الشرط، ومن أمثلة مجيئها مبتدأ قولك: ما تقرأْهُ ينفعْكَ، فـ(ما) اسم شرط في محل رفع مبتدأ وهو مقدم وجوبًا، وجملتي الشرط والجواب:(تقرأه ينفعك) في محل رفع خبر، ومن ذلك قوله تعالى: (**ومَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِسْهُ في الخَلْقِ**)

المصادر: شرح ابن عقيل

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ دخول اللام في مواضع أخر والكف في إن وأخواتها

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

ثانيا: مواضع أخر تدخلها اللام:

والمقصود بها: هي التي ليست خبراً لـ (إن)، ومنها:

أ- اسم (إن) بشرط تقديم الخبر عليه: فنقول: إن في الدار لزيداً، ومنه قوله تعالى:(إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ)

ب- معمول خبر (إن) بشرط صحة دخول اللام على خبره، وبشرط تقدم المعمول على الخبر وتوسطه بين الاسم والخبر، فنقول: إن زيداً لطعامك آكل، ولا تقول: إن زيداً آكل لطعامك، وعدم صحة دخول اللام على الخبر والمعمول، نحو: إن زيداً للكرة لضرب، لكون الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ (قد)، ونحو: إن زيداً للخيرَ لا يصنعُ، لكون الخبر منفياً، ولا تقول: إن للحق بالغ زيداً، لتقدم الخبر على الاسم.

ومن شروط جواز دخول اللام على معمول خبر(إن) عدم كون المعمول حالاً، ففي قولك: (إن زيداً مسرعاً قادم) لا يجوز أن تدخل اللام عليه، فلا تقول: إن زيداً لمسرعاً قادم.

ج- ضمير الفصل:

وهو الضمير الذي يؤتى للفصل بين الخبر والصفة، نحو: زيد هو الكريم، إذ بغير (هو) يحتمل (الكريم) إعرابه خبراً ويحتمل أن يعرب (صفة) أيضاً، ولكن وجوده

أخلص الاسم للخبر فقط، وهذا الضمير هو للتوكيد، ولا محل له من الإعراب؛ لأنه حرف في الرأي الراجح ، ومن شواهد دخول اللام عليه قوله تعالى: **(إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاء الْمُبِينُ)**، فـ(هذا): اسم إشارة مبني في محل نصب اسم إن، واللام للتوكيد، و(هو): ضمير فصل لا محل له من الإعراب، و(البلاء): خبر(إن) مرفوع، و(المبين): صفة لـ (البلاء) مرفوعة. ومما تجدر الإشارة إليه أن الكوفيين يعدون ضمير الفصل اسماً، أي يكون له محل من الإعراب، ويسمونه (ضمير عماد)، ففي القول الكريم السابق يعربون (هو): مبتدأ ثانياً، و(البلاء) خبره، والجملة خبر لـ (إن)، لكن رأي الكوفيين ينتقض بما لا يمكن فيه هذا الإعراب، فقوله تعالى:**(اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ)** بنصب (الحق) وهي قراءة سبعية، لا يصح إعراب (هو) مبتدأ ثانياً، لعدم صحة الإخبار بالحق عنه، لكونه منصوباً، ونصبه على أنه خبر لـ (كان)، ومثله قوله تعالى:**(وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا)** بنصب (خيراً) مفعولاً به ثانياً لـ(تجدوه).

الكف في (إنّ) وأخواتها:

(ما) الكافة زائدة ولا محل لها من الإعراب لكونها حرفاً ودخولها على (إن) وأخواتها يبطل عمل هذه الأدوات إلا (ليت)، فـ (إن) و(أنّ) و(لعلّ) و(لكنّ) و(كأنّ) لا يجوز إعمالها عند دخول (ما) الكافة، ولهذا يعرب ما بعدها عند كفها: مبتدأ وخبراً، كقوله تعالى:(إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ) و(إنما): (إن) مكفوفة، و(ما) كافة لا محل لها من الإعراب، و(أنا):ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ و(بشر): خبر مرفوع، أما(ليت) فدخول (ما) الكافة عليها لا يمنع إعمالها، فكفها جائز وليس واجبا، لهذا يجوز أن تقول:(ليتما زيداً في البيت) و(ليتما زيد في البيت)، و(ما) الكافة هي وحدها التي تبطل عمل (إنّ) وأخواتها أما دخول (ما) الموصولة التي بمعنى (الذي) فلا يؤثر في عملها شيئا، نحو:(إنما عندك ينفعني)، و(ما) هنا: اسم موصول في محل نصب

اسم (إن) و(عندك) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب وجملة (ينفعني): في محل رفع خبر (إن)، والتقدير: إن الذي عندك ينفعني.

المصادر: شرح ابن عقيل

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ دخول اللام في خبر إن وأخواتها

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

أولا: دخول اللام في خبر (إن) وأخواتها:

تنقسم إن وأخواتها في حكم دخول اللام في أخبارها على ثلاثة أقسام:

أ- ما لا يجوز دخول اللام في خبره:

وهي كل أدوات الباب إلا (إن) المكسورة همزتها، وجوز الكوفيون دخولها في خبر (لكن)، وشاهدهم في ذلك قوله:

يَلُومونَني في حبِّ ليلى عَواذِلي * ولكنّنِي مِنْ حُبِّها لَعَميدُ**

ويرى البصريون أن اللام في هذا الشاهد زائدة شذُوذاً، وانفرد الأخفش بجواز دخول اللام في خبر (أن) المفتوحة الهمزة، وشاهده قراءة شاذة لقوله تعالى: (وَما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) بفتح الهمزة، وحكم المانعون بزيادة اللام شذوذًا أيضاً.

ب- ما يجوز دخول اللام في خبرها:

والأداة التي يقبل خبرها دخول اللام بالاتفاق هي (إنّ) المكسورة همزتها، وهذه اللام هي التي تسمى بـ (اللام المزحلقة)؛ لأنها كانت داخلة على المبتدأ، فتزحلقت بدخول (إن) إلى خبرها كي لا تجتمع أداتا تأكيد في اسم واحد.

وعلى الرغم من اتفاق النحاة على جواز دخولها هنا، إلا أن هذا الاتفاق يقيد دخول اللام في خبر (إن) المكسورة الهمزة بشروط منها:

١- أن يكون الخبر مثبتا، فتقول: إن زيدا ليعلم، ولا تقول: إن زيداً لما يعلم.

وقد شدد دخولها على المنفي في قوله:

وأَعْلَمُ أنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا * لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ**

٢- أن يتأخر الخبر على اسم (إن)، فلا يجوز دخول اللام في خبرها إذا تقدم، فلا تقول: إن لفي الدار زيداً.

٣- أن لا يكون الخبر فعلاً ماضياً متصرفا غير مقرون بـ (قد)، فلا تقول: إن زيداً لقام، وبهذا يجوز دخولها على الخبر إذا كان:

أ- مضارعاً متصرفاً كان أم ناقص التصرف، وإن اقترن بالسين أو سوف على الأصح. فتقول: إنَّ زيداً ليقوم، أو لسيقوم ولسوف يقوم، وإنَّ زيداً ليذر الشر.

ب- ماضياً جامداً، نحو: إن زيداً لنعم الرجل.

ج- ماضياً متصرفاً مقروناً بـ (قد) ، نحو: إن زيداً لقد قام.

د- اسما: نحو: إنَّ زيداً لكريم ولأخوك، و إنَّ زيداً لأخوه كريم.

المصادر: شرح ابن عقيل

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ فتح وكسر همزة إن جوازا

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

ثانياً: جواز الفتح والكسر في همزة (إن):

بعد أن أوردنا مواضع وجوب الفتح والكسر فيها، تبين أن ما عداها يجوز فيه الفتح والكسر على السواء، ومن أشهر مواضع الجواز ما يأتي:

أ- بعد إذا الفجائية:

وذلك نحو: خرجت فإذا إن زيداً قائم أو أن زيداً قائم، وإعراب (إن) وما دخلت عليه عند الفتح في محل رفع مبتدأ ، والخبر: إذا الفجائية، والتقدير: فإذا قيام زيد، وتقدير (فإذا) هنا: (ففي الحضرة)، وعند الكسر تعرب (إن) وما دخلت عليه في محل جر مضاف إليه لـ (إذا)، وقد جعلت هنا جملة وليست مصدراً كما في الفتح، والتقدير هنا: خرجت فإذا زيد قائم.

ب- إذا وقعت بعد فاء الجزاء:

وهي الفاء الواقعة في جواب الشرط، وذلك نحو: من يأتِ فإنه مكرم أو فإنه مكرم، ومن ذلك قوله تعالى: (مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) إذ قرأت الآية الكريمة بكسر الهمزة وفتحها، والكسر بجعل (أن) وما دخلت عليه جملة جواب الشرط، والفتح: على جعلها مع ما دخلت عليه مصدراً في محل رفع مبتدأ خبر محذوف (فالغفران جزاؤه) أو موجود.

ج- إذا وقعت في صدر جملة الخبر التي هي المبتدأ في المعنى:

وقد عرفت أن جملة الخبر إما أن تكون هي المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط، وإما أن لا تكون، فإذا وقعت إن في صدر جملة الخبر التي هي المبتدأ في المعنى جاز في همزتها الفتح والكسر، وذلك نحو: يَقينِي إأنّ الله ينصر عباده، أو قولي إأنّ العلم نور.

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ كان الزائدة وحذف النون من يكن المجزوم

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

كان الزائدة:

عرفنا أن كان تأتي ناقصة وتامة، وثمة مواضع تأتي (كان) فيها زائدة، ولكن حكم زيادتها يختلف من موضع إلى آخر، وكما يأتي:

١. زيادة (كان) قياساً:

وهذه الزيادة في موضع واحد، هو بين (ما) التعجبية وفعل التعجب، كقولك: ما كان أجمل زيداً، فـ (ما) تعجبية في محل رفع مبتدأ، فـ (كان) زائدة، و(أجمل) فعل ماضي مبني على الفتح، وهو فعل التعجب، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو، و(زيداً) مفعول به لفعل التعجب منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة(أجمل زيداً) في محل رفع خبر لـ (ما) التعجبية.

٢. زيادة (كان) سماعاً:

وهي الزيادة التي تكون بين المتلازمين، وكما يأتي:

أ) بين المبتدأ والخبر، نحو: زيد كان قادم.

ب) بين الفعل والفاعل، نحو: ذهب كان زيد.

ج) بين الصلة والموصول، نحو: جاء الذي كان أكرمته.

د) بين الصفة والموصوف، مررت برجل كان كريم ومنه قول الشاعر:

فَكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدارِ قَوْمٍ وجِيرانٍ لَنا كَانوا كِرَامِ

فـ (كرام) صفة لـ (جيران) وقد زيدت بينهما (كان).

٣. زيادة (كان) شذوذا:

وذلك ما ذكر من زيادتها بين الجار والمجرور، ومنه قول الشاعر:

سَراةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ المُسَوّمَةِ العِرَابِ

فـ (على) حرف جر، و(كان) زائدة، و(المسومة) اسم مجرور بـ (على).

حذف النون من(يكون)

(يكون) فعل مضارع مرفوع بالضمة، فإذا دخلت عليه إحدى أدوات الجزم تجزمه وتكون علامة جزمه السكون لأنه صحيح الآخر، فيصبح بعد الجزم (يكون) بسكون النون، والواو ساكن فيه قبل الجزم؛ فيلتقي ساكنان فيحذف الواو لمنع التقاء الساكنين، فيصبح الفعل (يكن) وهو مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، وهو في هذه الحالة يمكن حذف النون منه جوازاً للتخفيف، أي أن الحذف ليس واجباً، فتقول: يكُ، ويعرب فعلاً مضارعاً مجزوماً وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف وليس علامة جزمه حذف النون فينتبه لهذا، كما ينتبه لشروط هذا الحذف التي يقيد بها، ومنها:

١. أن يكون الفعل مضارعاً مجزوماً :

٢. أن لا يأتي بعد النون الساكنة حرف ساكن: فسكون الحرف بعدها يمنع حذفها، ولهذا لم تحذف في قوله تعالى:(لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ)؛ لأن اللام في (الذين) ساكن، فإن جاء الحرف متحركاً بعدها جاز الحذف، كقوله تعالى: (وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ).

٣. أن لا يكون بعد النون الساكنة في (يكن) ضمير متصل: إذ ذلك يمنع حذفها، نحو قوله عليه الصلاة والسلام لسيدنا عمر رضي الله عنه في ابن صياد:(إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ)، فلا يجوز حذف النون في (يكنه) لمجيء الضمير المتصل بعدها، فإن كان ما بعد النون الساكنة حرفاً متحركاً أو ضميرا منفصلا جاز حذف النون وجاز إبقاؤها في (يكن) وإن استوفى هذه الشروط، نحو: لم يكن زيد قائماً، وكقوله تعالى:(وَلاَ تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا) .

المصادر: شرح ابن عقيل

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ كان وأخواتها وشروط عملها

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

نواسخ المبتدأ

إن للمبتدأ نواسخ تلغي كونه مبتدأ وتحول ماهيته من كونه مبتدأ إلى أن يكون اسماً أو مفعولاً، ولهذا سميت بالنواسخ تشبيهاً لعملها بعمل الآيات الناسخة في القرآن الكريم، ولأن عملها نسخ حكم المبتدأ الذي ما عاد يسمى بهذا الاسم، فضلاً عن عدم التقيد بشروطه عند تحوله إلى اسم لأحد النواسخ، فمن ذلك جواز مجيء الاسم نكرة بغير مسوغ كقولك: كان رجلٌ عندنا لأن (رجل) اسم كان وليس مبتدأ لدخول كان، والنواسخ في العربية ما يأتي :

كان وأخواتها

وهي أفعال ماضية تتمثل في (كان وظل وبات وأمسى وأصبح، وأضحى وصار وليس وزال وبرح وفتئ وانفك ودام)، وتسمى هذه الأفعال أفعالا ناقصة، وسبب تسميتها بذلك لأنها لا تكتفي بمرفوعها؛ إذ عند قولك: (كان زيد) ترى الكلام لامعنى له ولم يتم الكلام بذكر(زيد)، خلافا لقولك: جاء زيد، فإن الكلام تم بمرفوع الفعل (زيد)؛ ولهذا يوصف الفعل (ذهب) بأنه فعل تام، ويعرب المرفوع الذي بعده فاعلا وعمل هذه الأفعال هو أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ المبتدأ وترفعه ويكون اسماً لها وتنصب الخبر ويكون خبراً لها.

صفة عملها :

قد ذكر العمل الذي تقوم به هذه الأفعال ، إلا أن صفة هذا العمل تختلف باختلاف **الأفعال فيما بينها، ولهذا تنقسم على قسمين:**

أ- ما يعمل من غير شرط :

هذه الأفعال هي: (كان وظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس)، فهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر من غير شرط، نحو: كان زيد مجتهدا وأضحى خالد عالماً.

ب- ما يعمل بشرط:

وهذه الأفعال تختلف شروط عملها ولذلك تنقسم على قسمين:

١. ما يشترط في عمله أن يسبق بنفي وشبه النفي:

وهي الأفعال: (زال، برح، فتئ، وانفك)؛ إذ يشترط لرفعها المبتدأ ونصبها الخبر أن تسبق بنفي، وهذا النفي يكون مذكورا نحو: مازال زيد مسرعاً، وما انفك محمد راكضاً، وكقول الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي يا دارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلَازَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعائِكِ الْقَطْرُ

أو يكون النفي مقدرا، نحو قوله تعالى:**(قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ)**، فهنا (تفتأ) جاء غير مسبوق بنفي لمجيء القسم، وهو (تالله) قبل الفعل (تفتأ)، وهذا هو الموضع الذي يجوز فيه الاستغناء عن النفي، فإذا حذف من غير سبقه بقسم فإعمالها مع الحذف شاذ كقول الشاعر :

وَأَبْرَحُ ما أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللهِ مُنتَطِقاً مُجِيدا

فجاء(أبرح) عاملاً كعمل (كان) مع أنه لم يسبق بنفي كما يشترط فيه، وهذا شذوذ عن القاعدة، فالنفي قبل هذه الأفعال لازم، فإذا حذف لزم تقديره، ولهذا فتقدير قوله تعالى:(قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ):لا تفتأ ، و(تالله) التاء: تاء القسم وهو حرف جر لأن حروف القسم كلها حروف جر مثل الواو والباء في (والله) و (بالله)، (والله): اسم مجرور، و(تفتأ): فعل مضارع ناقص مرفوع، واسمه ضمير مستتر تقديره: أنت، و(تذكر): فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، و(يوسف) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة (تذكر يوسف) في محل نصب خبر (تفتأ).

أما المقصود بشبه النفي الذي يمكن أن تعمل هذه الأفعال إذا سبقت به فهو: النهي، فتقول: (لاتَزَلْ قائما)؛ إذ (لا): ناهية جازمة، و (تزل) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحذفت الألف التي قبل اللام لالتقاء الساكنين بعد الجزم، واسم (تزل) محذوف تقديره: أنت، و(قائما) خبره منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ومن شواهد إعمالها لسبقها بالنهي قوله:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْيانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ

ومما تجدر الإشارة لذكرة أن (زال) التي هي من أخوات كان هي (زال) التي مضارعها (يزال) وليست التي مضارعها (يزول) التي بمعنى يذهب، فزال التي بمعنى يذهب فعل تام وياتي الأمر منه أيضا، والمرفوع بعده يعرب فاعلا، فتقول: سيزول البلاءُ عنا بإذن الله، وتقول: زلْ يا أيها الظلمُ عن بلادنا

٢. ما يشترط في عمله أن يسبق بـ (ما) المصدرية الظرفية:

وهو الفعل الجامد: (دام)، ونؤكد على أنه الجامد احترازا من الفعل المتصرف(دام) الذي يأتي منه المضارع والأمر، فتقول: سيدوم الخير، ودم برعاية الله، أما دام التي

هي من أخوات كان فهي فعل جامد كما ذكرت، وهي لا تعمل إلا إذا استوفت شرطها، وهو أن تكون مسبوقة بما المصدرية، نحو: ستنجح ما دمت مجتهداً، فـ(ما) مصدرية، و(دمت) فعل ماضٍ ناقصٌ مبني على السكون، و(التاء) ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع اسم (دام)، و(مجتهداً): خبر دام منصوب، وما أجاز عمل (دام) هو سبقها بـ (ما) المصدرية، ومن ذلك قوله تعالى: **(وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا)** أي مدة دوامي حيا.

المصادر: شرح ابن عقيل

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول، المحاضرة (١٠)

مادة النحو العربي/ ما يشتق من (كان) وأخواتها ويعمل عملها:

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

ما يشتق من (كان) وأخواتها ويعمل عملها:

تنقسم الأفعال في العربية عامة من حيث الاشتقاق والجمود على قسمين:

أ ـ الجامد: وهو الذي يلزم صورة واحدة في زمن واحد، نحو(نعم) و(بئس).

ب ـ المتصرف: وينقسم على قسمين:

١ـ تام التصرف: وهو الذي تأتي منه أزمنة الفعل الثلاثة، الماضي، والمضارع، والأمر، نحو: كتب، يكتب، اكتب.

٢. ناقص التصرف: وهي الأفعال التي تأتي منها زمنان من أزمنة الفعل الثلاثة، كأن يأتي الماضي والمضارع فقط، أو المضارع والأمر فقط ومن أمثلة هذا القسم: الفعل(يدع) فأمره (دع) ولا ماضي له، والفعل (يذر) فأمره (ذر) ولا ماضي له.

وعلى وفق هذا التقسيم تنقسم كان وأخواتها، وكما يأتي:

أ. متصرف: وهي الأفعال: كان وظل وبات وأصبح، وصار وما برح وما فتئ وما انفك وما زال، وأضحى، وهذه الأفعال نفسها تنقسم على قسمين:

١. تام التصرف: وهي الأفعال: كان و ظل و بات و أصبح و صار و أضحى، وتمام التصرف فيها يعني أنها يأتي منها الماضي والمضارع والأمر، فمثال المضارع، من (كان) قولك: يكون زيد مجتهداً فـ(يكون) فعل مضارع ناقص مرفوع،

و(زيد) اسم يكون مرفوع، و(مجتهداً) خبر يكون منصوب، ومثال الأمر من (كان) قولك (كن مجتهداً)، فـ(كن) فعل أمر ناقص، واسم (كن) ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، و(مجتهداً) خبر منصوب.

٢ـ ناقص التصرف: وأفعال هذا القسم في هذا الباب، هي: (زال) وأخواتها، أي: برح وفتئ وانفك، إذ يأتي منها الماضي والمضارع فقط، فتقول: مازال وما يزال، ومافتئ وما يفتأ، وما انفك وما ينفك.

ب ـ الجامد: الجامد من كان وأخواتها فعلان، (ليس)، و(مادام) التي ليس لها مضارع ولا أمر؛ لأنها ليست (دام) التي مضارعها (يدوم) وأمرها (دم)، فتلك تامة وليست من أخوات (كان).

والخلاصة: بعد معرفة ما يستعمل من كان وأخواتها أن عمل غير الماضي منها يتوقف على اشتقاقه فما صح اشتقاقه من الماضي يعمل كعمل الماضي، فيرفع المبتدأ اسماً وينصب الخبر خبراً له، فـ(كان) صح اشتقاق المضارع منه، فهو يعمل كعمله ويكون ناقصاً مثله، لأن التام لا يشتق من الناقص، إذ فاقد الشيء لا يعطيه، لهذا يعرب بأنه فعل مضارع ناقص وذلك كقوله تعالى (لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)، والأمر من (كان) كذلك، إذ لما صح اشتقاقه صح عمله كالماضي، كقوله تعالى:(كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ)، ولما كان اشتقاق اسم الفاعل من (كان)جائزاً كان عمله جائزاً، نحو: زيد كائن أخاك، فزيد:

امبتدأ، و(كائن)خبر، واسم(كائن)ضمير مستتر تقديره (هو)و(أخاك): خبر(كائن) منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة، ومنه قول الشاعر:

وما كلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كائناً أخاكَ إذا لمْ تُلفِهِ لَكَ مُنْجِدا

ف (كائناً): خبر(ما) الحجازية منصوب، ولكونه اسم فاعل من (كان) فهو يعمل عملها، فاسمه ضمير مستتر تقديره هو، وخبر (كائن): أخاك منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة، كما صح مجيء المصدر من (كان) وهو(كون)،وهذا يعني أن المصدر من كان يعمل عملها، نحو قولك: أعجبني كونك ناجحا، فـ(كون)فاعل لـ (أعجبني)، واسم كون هو الكاف الضمير المتصل، وخبر كون:(ناجحا)، ومنه قوله:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتى وَكَوْنُكَ إيّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

إذن فصحة عمل ما يشتق من كان وأخواتها متوقف على إمكانية اشتقاقه منها.

تقديم الخبر وتأخيره في كان وأخواتها على الاسم:

يجوز تقدم الخبر على اسم هذه الأفعال نحو: كان في الدار زيد، ونحو قوله تعالى:(وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) فـ(حقاً)خبر كان مقدم منصوب، و (نصر) اسم كان مؤخر مرفوع ومنه قوله:

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النّاسَ عَنّا وعنهُمُ فليسَ سَواءً عَالِمٌ وجَهُولُ

وقد مرت بنا مواضع في وجوب تقديم الخبر وتأخيره، وبعضها يتكرر هنا، فيجب تقديم خبر كان وأخواتها فيها على اسمها إذا كان في اسم(كان) ضمير يعود على خبرها أو على جزء منه، كقولك: كان في الدار صاحبها، فـ (في الدار):جار ومجرور في محل نصب خبر كان مقدم، و(صاحبها)اسم كان مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مؤخر وجوباً لأنه يحمل ضميراً يعود على خبر كان. وثمة موضع يجب فيه تقديم اسم كان على خبرها، وهو إذا استوى الاسم والخبر تعريفاً أو تنكيراً مع وجود لبس في إعرابهما،نحو: كان أخي رفيقي، فكلاهما معرفة، فالأول اسم كان والثاني خبرها. وخبر(دام) لا يجوز تقدمه على (ما) المصدرية، فلا تقول: أصحبك

قائماً مادام زيد، ويجوز أن تقول: أصحبك ما قائماً دام زيد، بتقديم الخبر على دام وحدها، كما جاز نحو: قائماً كان زيد، ومما يجب فهمه أن (زال) التي هي من أخوات(كان)هي التي مضارعها (يزال) وليست التي مضارعها (يزول) فالأخيرة فعل تام والمرفوع بعده فاعل، وهو فعل تام التصرف، أي يأتي الماضي والمضارع والأمر فتقول:(زالت الشمس)، وسيزول ما حلّ بنا، وزل عنا يا ظالم.

المصادر شرح ابن عقيل

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ مسوغات الابتداء بالنكرة

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

الابتداء بالنكرة :

ذكر في تعريف المبتدأ بأنه لا يكون نكرة؛ وذلك للإبهام الذي في النكرة بحيث لا يصلح الإخبار عنها، أي لا تصلح لأن يكون الحديث عنها، لكن هناك مسوغات ترتقي بها قليلاً إلا أنها لا تعرفها بل تجعلها أقرب إلى المعرفة، فيكون ذلك مؤهلاً لجواز الابتداء بها، وهذا ما يسمى بمسوغات الابتداء بالنكرة، وقد توسع بعض النحويين بعددها لكن التمحيص فيها يجعل ما عده ابن مالك في ألفيته جامعًا لها، وأغلبها تعود لتندرج في المواضع التي حددها، وقد ذكرها كما يأتي:

١- أن يتقدم الخبر على المبتدأ النكرة:

وذلك كقولك: في الدار رجل، فـ (الجار والمجرور) في محل رفع خبر مقدم، و(رجل) مبتدأ ساغ مجيئه نكرة لتقدم الخبر عليه، ومن ذلك قوله عز وجل: (وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ)، ومن ذلك قول الشاعر:

لخولةَ أطلالٌ ببرقةِ ثهمدِ تلوحُ كباقي الوشمِ في ظاهرِ اليدِ

فـ(جنتان) في القول الكريم، و(أطلالٌ) في قول الشاعر نكرتان وقعتا مبتدأ لتقدم الخبر عليهما.

٢- سبق النكرة بالنفي:

وذلك نحو قولك : ما رجل في الدار، فـ (رجل): مبتدأ وهو نكرة لأنه سبق بـ (ما) النافية.

٣- أن تسبق النكرة باستفهام:

وذلك نحو قولك: هل رجل في الدار، فـ (رجل) مبتدأ لسبقه بـ (هل).

٤- أن تأتي النكرة مخصصة بالوصف:

وذلك كقولك: رجل كريم في الدار، فـ (رجل) نكرة، لكنها لم تبق نكرة عامة وإنما خصصت بوصفها ولهذا صح الابتداء بها، فـ (رجل): مبتدأ، و(كريم): صفة مرفوعة، والجار والمجرور في محل رفع خبر. ومنه قوله تعالى: (وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ)

٥- أن تأتي النكرة مخصصة بالإضافة:

ذكرنا فيما سبق أن النكرة إذا أضيفت إلى نكرة مثلها لا تتعرف بل تبقى نكرة؛ لأن ما يعرفها إضافتها إلى معرفة، نحو كتابُ زيدٍ، وهذه تسمى إضافة التعريف، أما إضافة النكرة إلى النكرة فتسمى إضافة تخصيص، وتسمى النكرة فيها نكرة مخصصة بالإضافة، وتخصيصها يسوغ الابتداء، بها نحو: طالب علم قادم، فـ (طالب) مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و(علم) مضاف إليه مجرور و(قادم) خبر، ومن ذلك قوله:

وغَيْرُ تَقِيٍّ يأمُرُ الناسَ بالتُّقى طبيبٌ يُداوِي النّاسَ وَهْوَ عَلِيلُ

٦- أن تكون النكرة عاملة بما بعدها :

وهذا العمل يفهم فهماً وليس الذي يقوم على التأثير الإعرابي في الجملة، وذلك نحو

قولك: رغبةٌ في الخيرِ خيرٌ، فـ (رغبة): مبتدأ مرفوع، و(في الخير): جار ومجرور متعلق بـ (رغبة)، و(خير): خبر، ومسوغ مجيء (رغبة) مبتدأ مع كونها نكرة هو أنها عاملة بما بعدها، فالرغبة واقعة على الخير من حيث المعنى فكأنها عاملة فيه، ومثله قولك: طَرْقٌ على بابِ الحريةِ يَفتحُهُ، فـ(طرقٌ): مبتدأ، و(على): حرف جر و(باب) اسم مجرور، وهو مضاف، و(الحرية) مضاف إليه مجرور، و(يفتحه) يفتح: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وجملة (يفتحه) في محل رفع خبر، وما سوغ مجيء (طرق) مبتدأ مع كونه نكرة هو أن الطرق واقع في المعنى على باب الحرية فكأنه عامل فيه .

المصادر: شرح ابن عقيل

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ موجبات تقديم الخبر

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

ب . موجبات تقديم الخبر :

وهي المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، و كما يأتي :

١. إذا كان المبتدأ نكرة :

قد مر بنا أن النكرة لا يجوز الابتداء بها، وأن من مسوغات ذلك فيها تقديم الخبر عليها، نحو: في الدار رجل، فهنا الخبر مقدم وجوباً لأن المبتدأ نكرة، ومنه قوله تعالى:(**وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ**)، لكن النكرة إذا ذكر معها مسوغ آخر كان تقديم الخبر عليها جائزاً نحو: (في الدار رجل كريم)، فـ(رجل): نكرة موصوفة، فيكون تقديم الخبر عليها جائزا؛ إذ يجوز أن تقول:(رجل كريم في الدار)

٢. أن يكون في المبتدأ ضمير يعود على الخبر :

وذلك نحو قولك: في الدار صاحبها، فهنا (في الدار) هو الخبر وهو مقدم وجوباً؛ لوجود هذا الضمير الذي في المبتدأ، فلو قدم المبتدأ وقلنا: صاحبها في الدار فإننا لا ندري على من يعود الضمير في (صاحبها)، أهو على الدار أم على صاحب صاحبة الدار؟ فيحصل لبس يلزم تأخير المبتدأ، كما إن تقدم المبتدأ يعني أن الضمير الذي فيه سيعود على الخبر، أي سيعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهذا لا يجوز، فتقديم الخبر واجب هنا لمنع حصول اللبس، ولمنع عود الضمير

على متأخر لفظاً ورتبة، ومن شواهد تقديم الخبر في هذا الموضع قول الشاعر:

أهابُك إجْلَالاً ومَا بِك قُدْرَةٌ عليَّ وَلكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُها

فتأخر (حبيبها) وهو مبتدأ لأنه يحوي على ضمير يعود على (ملء عين)، وهي الخبر الذي قدم لأن في المبتدأ ضميراً يعود على الخبر.

٣. أن يكون الخبر من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام:

ومن هذه الأسماء: أسماء الاستفهام، فإذا كان الخبر أحدها وجب تقديمه على المبتدأ، وذلك نحو: أين زيدٌ، فـ (أين): اسم استفهام مبني في محل رفع خبر مقدم، وزيد مبتدأ مؤخر، ومثله قولك: كيف حالُك، ومنه قوله تعالى:(**مَتَى نَصْرُ اللّهِ**).

٤. أن يكون المبتدأ محصوراً :

عرفنا أن الخبر إذا كان محصوراً وجب تأخيره، وهو حكم كل محصور، فإذا كان المبتدأ محصوراً وجب تقديم الخبر عليه، نحو: ما لنا إلا الله ، فـ(ما) نافيه مهمله، لنا: اللام حرف جر، و(نا) ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر، و(إلا) أداة حصر، و(الله) مبتدأ مؤخر وجوباً لأنه محصور بـ (إلا)،ومنه قوله تعالى:(**وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللّهُ**)، و(من) حرف جر زائد، و(إله): اسم مجرور لفظا مرفوع محلا في محل رفع خير مقدم وجوبا، و(إلا): اداة حصر، و(الله): مبتدأ مؤخر وجوبا مرفوع.

ملاحظة :

إذا لم يكن هناك سبب لوجوب تقديم الخبر أو تأخيره جاز فيه الأمران ولا يفضل واحد منهما على الآخر إلا لغرض بلاغي، نحو: في الدار زيد، فـ (في الدار): جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم جوازاً، وزيد: مبتدأ مؤخر جوازاً، ومثله قولك: في

الدار رجل كريم، فـ (رجل) مبتدأ مؤخر جوازاً وليس وجوباً لأننا بإمكاننا الابتداء به كونه نكرة موصوفة بـ (كريم)، ومثله أي نكرة خصصت بوصف أو بإضافة، نحو قوله تعالى:(فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ)؛ لأن جملة (تجريان): في محل رفع صفة لـ(عينان)؛ فيكون تقديم الخبر عليها جائزا

تعدد الخبر :

مما يجب الوقوف عنده تعدد الخبر، وذلك لصحة مجيء أكثر من خبر من غير الفصل بينها بحرف العطف لمبتدأ واحد، وهو تعدد جائز وإن اختلف النحاة في جوازه، فتقول: زيد كريم مجتهد، فـ (كريم) و(مجتهد) كلاهما خبر عن (زيد)، ومنه قوله تعالى:(**وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ**)، فـ (الغفور) و(الودود) و(ذو العرش) و(المجيد) كلها أخبار عن الضمير (هو)، ومنه قوله:

مَن يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بتّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

فـ (مقيظ) و(مصيف) و(مشتي) كلها أخبار لـ (هذا)، ومن ذلك قوله:

يَنامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيتَّقِي بِأُخْرَى المَنَايَا فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

المصادر: شرح ابن عقيل

جامعة الأنبار/ كلية التربية الأساسية_ حديثة

قسم اللغة العربية/ المرحلة الثانية / صباحي/ الفصل الأول

مادة النحو العربي/ الخبر الشبه الجملة

مدرس المادة: أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

الخبر الشبه الجملة :

شبه الجملة في العربية على نوعين، الجار والمجرور، والظرف:

والظرف: إما ظرف مكان مثل: فوق وتحت وأمام وخلف، وإما ظرف زمان مثل: صباحاً ومساءً وغداً واليوم، ومن الظروف ما هو مشترك بين الزمان والمكان، مثل (بين)، فنقول : وقف زيد بين الطلاب بين المحاضرة الأولى والثانية، وقد ذهب البصريون إلى أن شبه الجملة لا يقع خبراً، وهم يقدرون له فعلًا محذوفا أو اسمًا محذوفا يعلقونها بهما، ففي قولك: زيد في الدار، الجار والمجرور ليس خبراً عندهم، بل هو متعلق بمحذوف الخبر تقديره: (كان) أو (كائن)، أو مستقر أو استقر، وعندهم (كان) أو (كائن) هما الخبر والجار والمجرور متعلق به، لكن ما هو شائع ومقبول ومعمول به هو الرأي الأول، وهو صحة وقوع شبه الجملة خبراً، ولاسيما أن النحاة صرحوا كثيراً بأن ما صح من حكم للجملة صح لشبه الجملة، وابن السراج وهو من البصريين يقول بأن شبه الجملة نوع مستقل من أنواع الخبر، وقسم قائم برأسه، ثم إننا لو رجعنا إلى تعريف الخبر لوجدناه منطبقا على شبه الجملة عند مجيئها خبرا، فعند قولنا زيد في الدار نجد أن الفائدة تحققت بقولنا في الدار، وما يحقق الفائدة مع المبتدأ هو خبر، وخبر شبه الجملة على نوعين:

أ. خبر شبه الجملة جار ومجرور:

وذلك نحو: زيد في الدار، فـ (زيد) مبتدأ، و(في الدار) جار ومجرور في محل رفع خبر، وكقوله تعالى: الحمد لله، فـ (الحمد): مبتدأ مرفوع، و(لله) جار ومجرور في محل رفع خبر للمبتدأ، والجار والمجرور في الجملة والآية على رأي البصريين: متعلق بمحذوف الخبر تقديره: (كائن).

ب . خبر شبه الجملة الظرفية:

والظروف على نوعين كما قلنا ، ظرف المكان ، ومثال مجيئه خبراً قولك : زيد فوق الجبل ، فـ(زيد) مبتدأ ، و(فوق) ظرف مكان منصوب بالفتحة في محل رفع خبر وهو مضاف والجبل مضاف إليه مجرور ، وظرف الزمان، ومثال مجيئه خبراً قولك : السفر غداً فـ(السفر) : مبتدأ ، و(غداً) ظرف زمان منصوب في محل رفع خبر، ومثله : العطلة الجمعة ، فـ(الجمعة) ظرف زمان في محل رفع مبتدأ، وظرف المكان والزمان في الجمل الماضية يعرب عند البصريين متعلقا بمحذوف الخبر تقديره كائن، ومن شواهد مجيء الظرف خبرا قوله تعالى: **(وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ)** فتعرب: (معَ) ظرف مكان منصوب في محل رفع خبر عند غير البصريين، وهو مضاف، و(كم) ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

مجيء المصدر المؤول مبتدأ:

المصادر نوعان: الأول المصدر الصريح مثل: (الصوم) من الفعل (صام)، والنوع الثاني هو: المصدر المؤول، وهو ما يتكون من(أن) أو(ما) أو(لو) المصدرية والفعل الماضي أو

المضارع نحو:(أن قمت)، ونحو: (أن تقوم)، ونحو: (لو قمت) بمعنى: قيامك، وما تهمنا معرفته هو أن المصدر المؤول يمكن أن يقع في محل رفع مبتدأ، لأنه يؤول بمصدره الصريح، ومن ذلك قوله عز وجل: **(وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ)** فـ (أن) مصدرية ناصبة، و(تصوموا) فعل مضارع منصوب بـ (أن) وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل للفعل، والمصدر المؤول: (أن تصوموا) في محل رفع مبتدأ؛ لأنه بتقدير: صومكم، و(خير) خبر، و(لكم)، اللام: حرف جر، والكاف : ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر، والميم للجمع، وتقدير الجملة: صومكم خير لكم.

المصادر: شرح ابن عقيل